رسالة مطمئنة من البنك المركزي المصري ... والمقتطفات الخاصة بنا

منى بدير
كبير الاقتصاديين
T +202 3300 5722
mbedeir@egy.primegroup.org

عقد رامي أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزي المصري، مؤتمر هاتفي (ندوة عبر الإنترنت) يوم أمس لمراجعة اتجاهات الاقتصاد الكلي الأخيرة والتوقعات الرئيسية. وجاء المؤتمر في ثلاثة أجزاء: أولاً: أهم التطورات وآخر المستجدات. ثانياً: رؤية البنك المركزي المصري للاقتصاد المصري عام 2022 وأخيراً فقرة أسئلة وأجوبة، والتي تناولت موضوعات ساخنة.

أولاً: الاقتصاد ينمو بقوة وبوتيرة سريعة، وتحسن عجز الحساب الجاري، والتضخم تحت السيطرة.

1) **يستمر الاقتصاد الحقيقي في النمو بمعدل قوي،** بسبب **(أ)** سنة الأساس المواتية، **(ب)** السياسات الحكومية الاستباقية، **(ج)** الاقتصاد المتنوع، **(د)** الاستثمارات الحكومية ومشاريع البنية التحتية واسعة النطاق، و**(هـ)** كفاءة القطاع المصرفي ومرونته. إن التعافي السريع في االنمو الاقتصادي كان مدفوعاً أيضاً بمشاركة القطاع الخاص على خلفية محدودية القيود الصحية نسبياً. انخفض معدل البطالة من ذروة بلغت 9.6% في الربع الثاني 2020 إلى 7.5% في الربع الثالث 2021، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى مساهمة القطاع الخاص.
2) **وفيما يتعلق بالتضخم، إن دور سياسة البنك المركزي المصري في الحفاظ على التضخم بقوة ضمن النطاق المستهدف للبنك المركزي.** تُعزى الزيادات الأخيرة في معدلات التضخم (الرئيسي والأساسي) في الغالب إلى تأثير سنة الأساس، وتقلب أسعار المواد الغذائية بسبب العوامل الموسمية، والرياح المعاكسة العالمية التي طفت على السطح بسبب اضطرابات العرض.
3) **عكست القطاعات الخارجية تأثير جائحة كوفيد-19 على أنشطة السفر، مما أدى إلى توسيع عجز الحساب الجاري. وعلى الرغم من ذلك، أظهرت أحدث البيانات تحسناً مستمراً في ديناميكيات عجز الحساب الجاري كنتيجة للتعافي القوي في عائدات السياحة (60% على أساس ربع سنوي في الربع الثالث 2021)،** وقاعدة التصدير المتنوعة، والدعم المالي للمصدرين، والزيادة الكبيرة في إيرادات قناة السويس. كذلك، استمرت التحويلات في إظهار قوتها، حيث بلغت 8.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث 2021، وهو رقم قياسي آخر. وفي الوقت نفسه، تأثرت الواردات بارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية، وقيود العرض العالمية، مثل اختناقات العرض، وزيادة تكاليف الشحن، ونقص المكونات. بالإضافة إلى ذلك، ساعد التزام الحكومة بتحديث البنية التحتية للدولة في استمرار النمو على الواردات في اتجاه تصاعدي. لا تزال الاحتياطيات الخارجية وصافي الاحتياطيات الرسمية كافية، والبلاد ليست في حاجة لمزيد من تراكم الاحتياطيات.
4) **لازالت مؤشرات سلامة النظام المصرفي مستقرة، وتعافى ائتمان القطاع الخاص مع قيام البنك المركزي المصري بطرح المزيد من مبادرات الإقراض.**

ثانياً، توقع البنك المركزي المصري أن يكون التعافي مدفوعاً بتعافي أنشطة القطاع الخاص وأن يتماشى مع توقعات الحكومة. يتوقع البنك المركزي المصري تحقيق نمو سنوي قدره 6% في عامي 2022 و 2023. وسيكون ذلك مدعوماً بتعافي استثمارات القطاع الخاص، مدفوعاً بتوسع الفرص الاقتصادية في مجموعة متنوعة من القطاعات.

تمثل توقعات التضخم من البنك المركزي المصري لعام 2022 تأثير سنة الأساس والموسمية والرياح المعاكسة العالمية. على الرغم من المسار التصاعدي للتضخم المتوقع لعام 2022، إن البنك المركزي المصري يتوقع أن يظل التضخم مرتكزاً بشكل جيد حول النطاق المستهدف البالغ 7% ± 2% في المتوسط في الربع الرابع 2022. وتشمل المخاطر أمام تحقيق المعدل المستهدف للتضخم ارتفاع أسعار السلع العالمية أعلى من المتوقع، وتأثير إجراءات الشمول المالي، والتعافي الاقتصادي الأقوى من المتوقع.

كما يشعر البنك المركزي المصري بالتفاؤل بشأن القطاع الخارجي، حيث يتوقع أن يتراجع عجز الحساب الجاري في 2022 استجابة لمزيد من التعافي في السياحة، وتنويع الصادرات، وعودة صادرات الغاز الطبيعي المسال.

جاء الجزء الأخير من المؤتمر للإجابة على سؤال حول أحدث المشكلات والمخاوف بما في ذلك:

1) **وضع صافي الأصول الأجنبية في البنوك التجارية:** نسبة السيولة بالعملات الأجنبية للقطاع المصرفي جيدة، ولا يمكننا القول أن العجز الحالي في مركز صافي الأصول الأجنبية ليس غير مسبوق حيث أن البلاد واجهت ظروفاً مماثلة في عامي 2016 و2018. طوال هذه الفترات، كانت البنوك التجارية قادرة على الصمود في وجه العاصفة دون التعرض لاضطراب في سيولة العملات الأجنبية في القطاع المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع الحالي يعكس محاولات البنوك النشطة لتأمين احتياجاتها من العملات الأجنبية بشروط مواتية. ونتيجة لذلك، زادت البنوك التزاماتها لتعويض الأثر السلبي المحتمل للسياسات النقدية التشديدية العالمية الأسرع من المتوقع.
2) **آفاق ميزان المدفوعات ومصادر التمويل الخارجي:** يتوقع البنك المركزي المصري استمرار التحسن في عجز الحساب الجاري ومتحصلات العملات الأجنبية، في أعقاب تحسن ديناميكيات عجز الحساب الجاري والتعافي الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر. إن الدولة نجحت في تنويع مصادر تمويلها الخارجي بأفضل الشروط، مما أدى إلى إطالة آجال استحقاق الديون.
3) **قواعد الاستيراد:** إن قواعد تنظيم الاستيراد التي تم الإعلان عنها مؤخراً تتوافق مع إطار عمل حوكمة الاستيراد وإجراءات التسجيل المسبق للشحنات التي تبدأ في مارس.
4) **التعاون مع صندوق النقد الدولي:** الحكومة والصندوق على اتصال الآن لمناقشة التعاون المستقبلي.
5) **السياسة النقدية:** يعتمد قرار البنك المركزي المصري بشأن معدل الفائدة على البيانات، والسياسة النقدية الحالي لازالت على المسار الصحيح لتحقيق مستهدف التضخم البالغ 7% ± 2% في المتوسط في الربع الرابع 2022 وكذلك تحقيق استقرار الأسعار على المدى المتوسط. يراقب البنك المركزي عن كثب جميع الأحداث الاقتصادية ولن يتردد في استخدام جميع الإجراءات المتاحة لتنفيذ مهمته الخاصة باستقرار الأسعار.

المقتطفات الخاصة بنا

تأتي توقعات البنك المركزي المصري للنمو أعلى من توقعاتنا، حيث نرى أن معدل النمو السريع المحقق في النصف الأول من العام المالي 2022 كان مدفوعاً بتأثير سنة الأساس المنخفضة، وبالتالي لن يكون مستداماً. ما زلنا نرى نمواً سيتأرجح حول معدل قدره 5.1% في العام المالي 2022 وسيكون هذا مدفوعاً بتعافي أنشطة القطاع الخاص ومحركات النمو واسعة النطاق.

في رأينا، وضع صافي الأصول الأجنبية في البنوك التجارية حالياً غير مستدام، وسيؤثر على نفاذ البلاد للتمويل الخارجي. علاوةً على ذلك، فإن ظروف لتشديد النقدي غير المسبوقة التي أثارها السياسة التشديدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي، والعلاقة القوية للبلاد مع صندوق النقد الدولي ستفتح الباب أمام البلاد للانخراط مع صندوق النقد الدولي في حزمة دعم مالي جديدة.

من سرد نائب المحافظ حول السياسة النقدية للبنك المركزي المصري، نعتقد أن السياسة النقدية ستبقى في وضعها الحالي قدر الإمكان. ستبقى أسعار الفائدة المعمول بها في البنك المركزي المصري دون تغيير، من وجهة نظرنا، حتى نهاية العام المالي الحالي. نعتقد أيضاً أن وتيرة التشديد المتوقع ستعتمد على ظروف القطاع الخارجي، وبشكل أساسي حجم التدفقات الرأسمالية الخارجة المحتملة مدفوعة بوتيرة رفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي.

كما نتوقع أن تظل توقعات التضخم مرتكزة بشكل جيد حول مستهدف البنك المركزي المصري. وعلى الرغم من ذلك، تتزايد الضغوط التضخمية، بما في ذلك (1) الارتفاع المستمر في أسعار النفط ، (2) الارتفاع في أسعار الغذاء العالمية، و(3) تأثير ارتفاع أسعار الفائدة الفيدرالية على استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري.

برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراغي
العضو المنتدب
ت: +202 3300 5622
SElmaraghy@egy.primegroup.org

المبيعات

محمد عزت
مدير المبيعات والفروع
ت: +202 3300 5784
MEzzat@egy.primegroup.org

عماد الصافوري
مدير
ت: +202 3300 5624
EElsafoury@egy.primegroup.org

محمد عشماوي
مدير مبيعات المؤسسات
ت: +202 3300 5612
MAshmawy@egy.primegroup.org

شوكت رسلان
مدير فرع مصر الجديدة
ت: +202 3300 5110
SRaslan@egy.primegroup.org

عمرو علاء، CFTe
رئيس فريق -- المؤسسات
ت: +202 3300 5609
AAlaa@egy.primegroup.org

محمد الحناوي
مدير فرع مدينة نصر
ت: +202 3300 5166
MElhenawy@egy.primegroup.org

محمد المتولي
مدير
ت: +202 3300 5610
MElmetwaly@egy.primegroup.org

نشوى أبوالعطا
مدير فرع الإسكندرية
ت: +202 3300 5173
NAbuelatta@egy.primegroup.org

البحوث

عمرو حسين الألفي، CFA
رئيس قسم البحوث
ت: +202 3300 5724
AElalfy@egy.primegroup.org

المركز الرئيسي

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.
عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع
المهندسين، الجيزة، مصر
ت: +202 3300 5700/770/650/649
ف: +202 3760 7543

الفروع

مصر الجديدة
7 ميدان الحجاز
مصر الجديدة، القاهرة، مصر
ت: +202 2777 0600
ف: +202 2777 0604

الإسكندرية
7 شارع ألبرت الأول
سموحة، الإسكندرية، مصر
ت: +202 3300 8170
ف: +202 3305 4622

الموقع الإلكتروني

www.primeholdingco.com

إخلاء المسئولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ويُنشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداه مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعريه تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسئولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتمام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تُلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئيها اعتبارها بديلاً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فروضهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محلا للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظرا لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أية مسئولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مديريها وموظفيها وكافة العاملين بها والعملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسئوليه قانونية عن أي خسائر أو تلف ينتج عن إتباع هذا التقرير أياً كانت وسيلة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع متخصصة بهذا الشأن، وتفرض عدد من اللوائح والقوانين عددا من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعنى هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حدا أو تضييقا لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أية من شركاتها قد تربطها أو ربطتها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة 2022 © مجموعة برايم، ويحظر نشر أو توزيع هذا التقرير بدون إذن مسبق من المجموعة.